برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، 2-2003/6/3

تقارير التقييم

البند 3 من جدول الأعمال

تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لبنين (2000-2003)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2003/3
15 April 2003
ORIGINAL: FRENCH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب الرصد التقييم (OEDE): Mr K. Tuinenburg رقم الهاتف: 066513-2252

مسؤول عمليات التقييم (OEDE): Mr R. Sirois رقم الهاتف: 066513-2223

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

يتفق البرنامج القطري (2000-2003) مع مذكرة الاستراتيجية القطرية ومشروع التقييم القطري الموحد الصادر في عام 1999. والمتوقع أن يكون أول إطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية متاحا في عام 2003 وأن يبدأ سريانه في عام 2004. ومع ذلك فإن جمع النشاطين المعتمدين في مشروع واحد سيسهل إعداد وتنفيذ دورة الأنشطة المقبلة. وستغطي هذه الدورة أيضا، بالاتساق مع البرمجة في جميع هيئات الأمم المتحدة، فترة خمس سنوات (2004-2008). وأخيرا، جرى التقييم في ضوء الاستراتيجية الجديدة لاستخدام المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، الواردة ضمن سياسة تحفيز التنمية.

وقد جرى بوجه عام الالتزام بإجراءات إعداد وتنفيذ البرنامج القطري. وبعد اعتماد البرنامج القطري، تعطل بدء تنفيذه تعطلا كبيرا بسبب التعديلات المدخلة على التقسيم الإقليمي واستيفاء الإجراءات والتوجيهات المتعلقة بمنهاج البرامج الجديد. والمفروض أن تواكب عملية وضع إطار منطقي صياغة وثيقة المشروع المقبلة. ويتعين البدء فورا في إنشاء لجنة الإدارة وتزويدها بإمكانيات للإدارة تتضمن مؤشرات بسيطة لمتابعة النتائج وتوجيه تنفيذ المشروع الوحيد. ولا بد من أن تكون الميزانيات اللازمة للإدارة الوطنية شرطا لا غنى عنه قبل البدء في أي مساهمة. ومن المناسب أن تكون ميزانيات المكاتب القطرية الصغيرة دائمة ومستقرة لإتاحة الفرصة لتخطيط ميزانوي أفضل لهذه المكاتب.

وتشير البيانات المتاحة وقت الإعداد إلى أن الاستهداف فيما يتعلق بدعم التعليم الأساسي يعتبر مرضيا. وستكون دراسة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، التي أجريت مؤخرا، وكذلك الاستخدام النقدي للبيانات المستكملة لمعدلات الالتحاق بالمدارس، عونا على تحسين هذا الاستهداف. إن الإبقاء على التدابير المصاحبة لإدارة المقاصف، بل حتى التوسع فيها، ووضع نظام لمتابعة النتائج يعتبران من الأولويات. ومن الضروري التعامل مع الدوائر المختصة في وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، وتوضيح مهمة أعضاء الإدارة الوطنية والوحدات التابعة للمقاطعات. وفي القطاع غير الرسمي سيواصل **البرنامج** تقديم الدعم إلى الأطفال والفتيان والفتيات الذين يعيشون ظروفا صعبة، عن طريق الشركاء الحاليين في المجالات الإنسانية المؤهلين تماما لتقديم المعونة الجيدة، مع زيادة إشراك وزارة شؤون الأسرة والرعاية الاجتماعية والتضامن. ومن المقترح زيادة الحصة النسبية من المؤن الغذائية التي تقدم إلى الجماعات الضعيفة، بالمقارنة بمجمل المشروع الوحيد، وذلك عن طريق شركاء جدد. ويجب على **البرنامج** أن يتأكد من قدرة السلطات الحكومية على تمويل الإدارة الوطنية، حتى تستطيع الاضطلاع بهذه الالتزامات الإمدادية.

مشروع القرار*

يحيط المشروع علما بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم (WFP/EB.2/2003/3) ويلاحظ أيضا الإجراءات الإدارية المتخذة حتى الآن، على النحو الوارد في وثيقة المعلومات ذات الصلة (WFP/EB.3/2002/INF/5). ويشجع المجلس على الاستمرار في متابعة هذه التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أبديت خلال المناقشات.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

نطاق التقييم

1- زارت بعثة التقييم[1] بنين في الفترة من 7 إلى 30 أكتوبر/تشرين الأول 2002. وكان هدفها الأساسي تحديد كيف يمكن لمنهاج البرامج القطرية، الذي اعتمده **البرنامج** في عام 1994، أن يكون أداة فعالة لتصور وتخطيط وتنفيذ الأنشطة الإنمائية **للبرنامج** في بنين. وسعى التقييم إلى تحديد هل سيساعد المنهاج الجديد أم لا على الوصول إلى نتائج أفضل من نتائج تنفيذ مشاريع معزولة.

2- ولذلك فإن تحليل البعثة وتوصياتها لا يعتبران تقييما تفصيليا للأنشطة الأساسية للبرنامج القطري، لأنها تركز بالأحرى على تطبيق المنهاج الجديد. ونظرا إلى أهمية الاستراتيجية الجديدة لاستخدام المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**، التي أعلنت في إطار السياسة الرامية إلى دعم التنمية[2]، جرى أيضا تحليل أنشطة البرنامج القطري في ضوء هذه السياسة. وترمي هذه السياسة بوجه عام إلى خلق الظروف المواتية التي تساعد الأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة المعرضة لانعدام الأمن الغذائي على القيام باستثمارات، وخصوصا في رأس المال البشري فيما يتعلق ببنين، تستفيد منها مباشرة على المدى الطويل.

عرض عام للبرنامج القطري

مسوغات المعونة الغذائية التي يقدمها البرنامج

3- تعتبر بنين، وهي بلد صغير يقع في غرب أفريقيا، من أقل البلدان نموا وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ويجيء هذا البلد في المرتبة الـ 184 من بين 207 دول، بناتج قومي إجمالي للفرد كان يبلغ 380 دولارا[3] في عام 2001. ويبلغ معدل نمو السكان 3,2 في المائة، ولذلك قدر عدد سكان بنين بـ 6,4 مليون نسمة في عام 2001[4]. ولا تعكس الكثافة السكانية – 57 نسمة في الكيلومتر المربع – بشكل جيد التفاوتات الإقليمية. فهذه الكثافة في بعض مناطق الشمال لا تكاد تبلغ 20 نسمة، في حين أنها تتجاوز الـ 300 في الجنوب. والكثافة في الأراضي القابلة للزراعة تلفت النظر أكثر، فقد تصل إلى 500 نسمة في الكيلومتر المربع في المقاطعات البحرية الثلاث. وحتى إذا كان الاكتفاء الذاتي الغذائي قد تحقق على المستوى العام، فإنه ما زالت هناك مناطق حالتها الغذائية حرجة. ولم تتغير معدلات الفقر بشكل كبير في السنوات الخمس الأخيرة[5]، فقد ورد في التقييم القطري الموحد، فيما يتعلق بالوقت الراهن، أن "حوالي ثلث السكان (30 في المائة تقريبا) يمكن أن يعتبروا فقراء"؛ وكانت أعلى المعدلات، في الفترة 1999-2000، توجد في البيئة الريفية (زهاء 31 في مقابل 25 في المائة في البيئة الحضرية).

4- وفي مؤشر التنمية البشرية، تحتل بنين المرتبة الـ 158 من بين 173 دولة، ويبلغ العمر المتوقع لسكانها 54 سنة، وبها نسبة عالية من الأمية بين البالغين (62 في المائة بين من تزيد أعمارهم على 15 سنة)، وتفاوتات ملحوظة بين الفتيات والفتيان (80 في المائة للفتيات و61 في المائة للفتيان). ويعاني قرابة 31 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر تأخرا في النمو، و 11 في المائة تأخرا حادا في النمو. ويعاني 23 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر نقصا في الوزن، منهم 5 في المائة يعانون نقصا حادا في الوزن[6]. وبشكل عام فإن 82 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهرا مصابون بالأنيميا، منهم 51 في المائة بشكل معتدل و9 في المائة بشكل حاد. أما الحالة التغذوية للأمهات فليست أفضل: ففي بنين، يقل مؤشر حجم الجسم عند 11 في المائة من النساء عن الحدّ الحرج، ويعانين نقصا مزمنا في النشاط. وتعاني حوالي ثلثي النساء الأنيميا، في شكلها المعتدل عند 22 في المائة منهن، وشكلها الحاد عند 2 في المائة[7].

(1) كان فريق التقييم يتألف من رئيسة للبعثة متخصصة في التنمية، ومتخصص في التعليم الأساسي، وموظف مكلف بالتقييم (برنامج الأغذية العالمي/روما).
(2) "دعم التنمية: قضايا السياسات". دورة عام 1999 السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/99/4-A).
(3) جميع القيم النقدية معبر عنها بدولارات الولايات المتحدة، ما لم يذكر خلاف ذلك.
(4) حسب تقديرات المعهد الوطني للإحصاء والتحليل الاقتصادي.
(5) منظومة الأمم المتحدة – بنين، "التقييم القطري الموحد"، ص 7، يناير/كانون الثاني 2002.
(6) المعهد الوطني للإحصاء والتحليل الاقتصادي، الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية الثانية في بنين، 2001.
(7) المعهد الوطني للإحصاء والتحليل الاقتصادي، الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية الثانية في بنين، 2001.

البرنامج القطري وأنشطته الأساسية

5- وُضع البرنامج القطري بما يتفق ومذكرة الحكومة للاستراتيجية الوطنية والاحتياجات المحددة في النسخة الأولى من التقييم القطري الموحد لعام 1998. ولم يبدأ إلا في أكتوبر/تشرين الأول 2001 تنفيذ البرنامج الحالي الذي اعتمد في أكتوبر/تشرين الأول 1999 بتكاليف تشغيل مباشرة تبلغ 11,8 مليون دولار و640 17 طنا من الأغذية. وقد ورد في وثيقة البرنامج أن الأنشطة يجب أن تتمحور حول المناطق التي يكون فيها الأمن الغذائي الأكثر حرجا، وبالنسبة إلى تعزيز التعليم، حول المناطق التي تكون فيها معدلات الالتحاق بالمدارس ضعيفة.

6- ويعود تاريخ مساعدات **البرنامج** لبنين إلى منتصف الستينات. وكان **البرنامج** في البداية يخص باهتمامه المشاريع الإنمائية المتعددة الأغراض التي تدور أساسا حول إعادة التشجير والهياكل الأساسية المجتمعية؛ وكانت هذه المشاريع تتعلق بالبلد جميعه. وفيما بعد، أضيف مشروع تقديم المساعدة إلى قطاع التعليم إلى التنمية الريفية. وهذا التاريخ الطويل من دعم المشاريع في اثنين من قطاعات النشاط يفسر إلى حد كبير لماذا كانت صياغة البرنامج الراهن تعد في الواقع امتدادا للمشاريع السابقة (بشكل جديد) ولا تعد برنامجا حقيقيا. والواقع أنه عند صياغة البرنامج القطري، لم يكن هناك بعدُ الكثير من الإجراءات والتوجيهات اللازمة لتصور برنامج ما.

7- وكان البرنامج القطري، عند صياغته، يتضمن ثلاثة أنشطة أساسية: (1) تطوير التعليم الابتدائي الأساسي وتقديم المساعدة إلى تعليم الفتيات (61 في المائة من الموارد في شكل أغذية)؛ (2) تقديم المساعدة إلى الجماعات الضعيفة ومكافحة آثار سوء التغذية (19 في المائة)[8]؛ '3' التنمية الريفية (20 في المائة). وكان التوجه الاستراتيجي للبرنامج القطري يهدف إلى ما يلي:

- الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- تعزيز البُعدين التعليمي والاجتماعي في التنمية؛
- دعم الجماعات الضعيفة وضحايا الاعتلالات الاجتماعية؛
- إتاحة فرص التنمية الاقتصادية لأكثر المناطق والمجتمعات المحلية حرمانا.

8- غير أن النصيب النسبي للنشاط الأساسي الثالث قد اختصر إلى حد كبير عند صياغة البرنامج القطري بسبب المصاعب التي نشأت عند تنفيذ ومتابعة وتقييم مشروع التنمية الريفية المتعدد الأغراض، الذي سبق نشاط التنمية الريفية في البرنامج القطري، وفي ضوء الاتجاهات الراهنة **للبرنامج** التي تحبذ فيما يبدو دعم القطاعات الاجتماعية. وعند تنفيذ البرنامج، أدى تغيير شريك أساسي قديم لوجهته في مجال التنمية الريفية وعدم وجود مانحين إلى حمل المكتب القطري على تعليق نشاط التنمية الريفية.

تقييم نتائج البرنامج القطري

التصور

9- ساعدت موارد كبيرة من المقر على تمويل العديد من المشاورات التقنية التي انطوت على مشاركة **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية، مما يسّر إعداد البرنامج القطري ووضع وصف مفصّل للأنشطة. ومع ذلك ورغم الدعم المقدم عند صياغة هذا البرنامج، فإنه لا ينطوي على إطار منطقي ولا على مؤشرات للمتابعة والتقييم، سواء في ذلك بالنسبة إلى البرنامج ككل أو إلى كل من النشاطين الأساسيين اللذين يتكون منهما. ولذلك يصعب إثبات وجود علاقات سببية بين مختلف مراحل الأهداف. والأهداف غير متسقة، سواء بين مخطط الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، أو بين هذا البرنامج وموجزات النشاط، بالإضافة إلى عقود التشغيل. ومع ذلك فمن المهم ملاحظة أن موجز النشاط الأول وعقد تشغيله يحددان بوضوح الأهداف المتوسطة والقصيرة الأجل.

10- وسيظل البرنامج القطري الراهن على الدوام وثيقة للانتقال من منهاج المشاريع إلى منهاج البرامج الذي كان من المفروض بيان الأنشطة فيه بشكل يضم بعضها إلى بعض للاستجابة لهدف مشترك محدد بوضوح. وقد أدت استحالة تنفيذ نشاط التنمية الريفية وفصل المشروع الأوّلي لتقديم المساعدة إلى القطاع التعليمي، الذي كان يجمع إلى وقت قريب جدا مجمل النشاطين الآخرين، إلى تأكيد الانطباع بأن مفهوم البرنامج لم يكيّف بالشكل الصحيح مع حالة بنين.

(8) كانت مساهمات النشاطين 1 و 2 من البرنامج القطري مجمّعة فيما قبل في مشروع واحد (DEV BEN 5208).

11- ولما كان البرنامج القطري لبنين لم يعد يضم سوي نشاطين فقط – كانا من قبل يدخلان في إطار مشروع واحد – فقد يكون من المناسب تنفيذ نوع من الأنشطة يراعي قلة الموارد المتاحة للمكتب القطري. وسيعمل هذا المنهاج على توفير ما يحتاج إليه كل شق من قواعد تقنية ومحاورين فنيين، كما سيسمح بمزيد من المرونة والفعالية في التنفيذ. وستتولى وزارة التعليم الابتدائي والثانوي مسؤولية قطاع التعليم النظامي، ووزارة شؤون الأسرة والرعاية الاجتماعية والتضامن مسؤولية القطاع غير النظامي. ومع ذلك فإن استمرار الجهود التي بذلت حتى الآن من أجل تحقيق المواءمة بين دورات البرمجة في هيئات الأمم المتحدة يجعل من المستصوب أن تظل فترة المشروع الوحيد محددة بخمس سنوات (2004-2008).

التوصيات

- التدخل في إطار مشروع وحيد مدته خمس سنوات (2004-2008)، يتكون من شقين مستقلين للتعليم النظامي وغير النظامي، بدلا من النشاطين الأساسيين في البرنامج القطري.
- وضع إطار منطقي وتحديد مؤشرات للمتابعة بسيطة وواقعية عند صياغة وثيقة المشروع القادمة، وذلك بالنسبة إلى كل من شقي التعليم النظامي وغير النظامي.

الاستهداف

12- لم يستفد إعداد البرنامج القطري من دراسة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، إذ لم تكن هذه العملية تمثيل إجراء منهجيا في تلك الفترة. ومع ذلك كان هناك اختيار أوّلي لمناطق النشاط الجغرافية على أساس الدراسات الاستقصائية لبرنامج الفاو الكامل للأمن الغذائي وبطاقات مشروع الأمن الغنائي التي أنشأها البنك الدولي. وقد ساعدت هذه البيانات على إعادة توجيه مساهمات دعم المقاصف المدرسية إلى المناطق التي يقترن فيها انعدام الأمن الغذائي بانخفاض معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، حتى قبل التنفيذ الفعلي للبرنامج القطري. أما بالنسبة إلى اختيار مناطق المساهمات في النشاط الثاني، فقد أملته ضرورة العمل مع شركاء مدفوعين بحافز ويملكون الموارد البشرية المؤهلة والوسائل المالية التي تكفي للاستفادة من مساعدات **البرنامج**.

13- وفي ضوء البيانات المتاحة وقت صياغة الاستهداف الجغرافي، يعتبر الاستهداف المعتمد مرضيا. ويمكن تحسين برمجة المساهمات في مجال دعم المقاصف المدرسية وصقل اختيار السكان المستهدفين، مع مراعاة نتائج أنشطة دراسة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التي نفذت مؤخرا، وتطور معدلات الالتحاق بالمدارس[9]. وتقوم وزارة التعليم الابتدائي والثانوي بوضع إحصائيات سنوية يمكن أن تساعد في إجراء تحليل أعمق لهذه المعدلات.

الاتساق

14- هناك إدارة وطنية للأنشطة التي يدعمها **البرنامج**، تتبع وزارة الدولة لشؤون تنسيق العمل الحكومي واحتمالات المستقبل والتنمية، وتكفل الاتصال بين الحكومة **والبرنامج**. ومهمة الإدارة الوطنية السهر على تنفيذ الأنشطة، باعتبارها الذراع التنفيذي لوزارة الدولة، والتعاون مع الوزارات الفنية المعنية. ومن هنا كانت وظائفها أساسا هي: (1) تنظيم المعونة الغذائية؛ (2) متابعة الأنشطة وحركة المؤن الغذائية والنتائج المحققة بفضل المؤشرات البسيطة والمحدودة. وقد اقتصرت المتابعة حتى الآن على المؤن الغذائية وعدد المستفيدين حسب الجنس. وبذلك فإن الإدارة الوطنية تقتصر على الجوانب الإمدادية فقط.

15- ويضاف إلى ذلك أن لجنة الإدارة المشتركة بين الوزارات، الوارد ذكرها في عقود التشغيل، لم تنعقد قط، ولذلك فإن علاقات المكتب المحلي التابع **للبرنامج** مع الشركاء الحاليين تعتبر غير موصولة نسبيا. وهذه الحالة تزيد من عزلة الأنشطة عند التنفيذ، وتصعّب ترابط وتكامل الأنشطة الأساسية أو أجزاء كل نشاط منها. وعلاوة على ذلك يظل من الصعب التنسيق بين الوزارات الفنية المعنية واتخاذ القرارات المتعلقة بحسن سير الأنشطة. ويجب أن تتضمن مهمة هذه اللجنة خلق تعاون أكبر بين الوزارات الفنية وشركائها، وأن يتركز دورها في الإشراف على المساعدات الغذائية إشرافا استراتيجيا بوجه خاص.

التوصيات

- إنشاء لجنة الإدارة المشتركة بين الوزارات لتسهيل التنسيق بين الأطراف المشاركة، سواء من جانب الوزارات

(9) المؤشرات المعمول بها في قطاع التعليم الأساسي هي: '1' معدل التردد؛ '2' معدل التسرب؛ '3' معدل النجاح في الامتحانات؛ '4' معدل الانتقال إلى صف أعلى.

الفنية أو **البرنامج** وشركائه، حتى يتسنى لكل من أعضائها أن يفهم بشكل أفضل الدور الإشرافي المنوط بهم. وستعمل هذه اللجنة على توجيه عمليات تغيير المسار والتقدم في تنفيذ المشروع الوحيد.

المرونة

16- لا يوفر منهاج البرامج مرونة أكبر مما كانت توفره المشاريع التي سبقته، إذ تحدد المؤن الغذائية منذ البداية برقم الشحن. وتأتي طلبات الموارد من المكاتب الإقليمية والقطرية، بالتعاون مع دائرة البرمجة، مع بيان الكميات والنشاط ونقطة التسليم المتقدمة. ولذلك فإنه عندما تعتمد دائرة الموارد مساهمة ما، تعد دائرة البرمجة طلب شراء، ويقدّم طلب إلى دائرة المشتريات من أجل إصدار أمر شراء. فإذا كانت المساهمة عينية، تصدر دائرة النقل البحري أمر شراء لدفع تكاليف النقل. وتعطي المؤن الغذائية رقما بترتيب الشحن تحدده دائرة النقل البحري، حتى في حالة المشتريات المحلية، مما يساعد على تتبع توزيعها. ويساعد هذا الرقم أيضا على تحديد جزء الأموال المتعلق بالنقل الداخلي والتخزين والمناولة، على النحو المنصوص عليه في الميزانية. وهذا التحديد الرقمي للمؤن الغذائية حسب النشاط يختلف قليلا عن منهاج المشاريع السابق ويربط، بشكل ما، الاستخدام المقبل للمعونة بنشاط محدد.

17- إن عمليات انتقال المؤن الغذائية من نشاط إلى آخر تعتبر دوما قروضا لا عمليات تحويل. وقد حسب الحد الأقصى لقيمة المؤن الغذائية البالغ 10 في المائة والمتعلق بالتحويل من نشاط إلى آخر على أساس أقل وزن. وبهذا فإن المرونة لا يمكن أن تنطبق إلا على 10 في المائة من أصغر كمية من المؤن الغذائية المخصصة مبدئيا لأحد النشاطين المعنيين، وهو ما يمكن أن يترجم إلى مرونة مخفضة. ومع ذلك ففي حالة بنين، وبسبب عدم بدء نشاط التنمية الريفية والتغطية الجزئية لاحتياجات النشاطين الآخرين من المؤن الغذائية، لم تكن هناك ضرورة لعمليات تحويل فيما بين الأنشطة.

18- وعملا على تيسير المتابعة المحوسبة لحركة الأغذية، رئي من المناسب تخزين المؤن الغذائية حسب رقم الشحن، مما يتطلب إدارة دقيقة في المخزن، بما في ذلك ترتيبها في كميات منفصلة. وبذلك كثيرا ما يتحول التخزين إلى كميات منفصلة من منتج واحد، بل من واردات أو سفينة واحدة. ويكون الحيز المكاني الذي تشغله المؤن الغذائية في المخزن بهذا الشكل أكثر أهمية، ويصّعب الترتيب بهذه الطريقة دوران المؤن الغذائية الذي يفترض أن يتقيد بمبدأ فترة التخزين لا مبدأ سرعة استفادة كل نشاط من هذه المؤن. ويختلف معدل استهلاك المؤن الغذائية في نشاط ما حتما عن الاستهلاك نشاط آخر، بصرف النظر عن فترة تخزين أغذية كل نشاط. وبذلك فإن معدل الاستهلاك الأبطأ لمنتج ما مع بقائه فترة أطول في المخزن يمكن أن يثير مشكلة على المدى البعيد. وأخيرا فإن ترتيبات التخزين هذه تتناقض مع المرونة المنشودة في منهاج البرامج، وتزيد من عزل كل نشاط عن الآخر، وتؤدي إلى تنفيذ بطيء يفضي إلى ضياع الفعالية وازدواج الجهود.

التنفيذ

19- إن النظر في سير تنفيذ البرنامج القطري يؤكد حدوث تأخر كبير في بدء الأنشطة. فقد اعتمد المجلس التنفيذي هذا البرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 1999، ومع ذلك لم يبدأ تنفيذه إلا في نوفمبر/تشرين الثاني 2001. ومن بين الأسباب الأساسية لهذا العائق يمكن ذكر ما يلي: (1) تغيير مدير المكتب القطري التابع **للبرنامج** في أغسطس/آب 2000؛ (2) التعديلات المتكررة في اعتماد تكاليف الإمدادات والميزانيات؛ (3) عدم وجود وحدة فعلية للبرنامج في المكتب القطري **للبرنامج** في أبيدجان، وكانت بنين ضمن اختصاصها، وذلك بعد إغلاقها في منتصف عام 2001؛ (4) ما يصحب ذلك من صعوبات في العثور على دعم لتوجيه عملية وضع مصفوفات للنقل البري والتخزين والمناولة والميزانيات التي يجب أن تسبق وضع وتوقيع عقود التشغيل والتي لم تكتمل إلا في يونيو/حزيران 2001. وبفضل مبادرة مكتب كوتونو، جرى مع ذلك التحديد الأوّلي للمستفيدين وفقا لتوصيات البرنامج القطري في خريف عام 2000.

20- وهناك عوامل شتى تسهم في تقليص موارد الميزانية في **البرنامج** التي يفترض أن تساعد على مزيد من المرونة في تنفيذ البرنامج. وتعتمد ميزانية التشغيل بشدة على كميات المؤن الغذائية الواردة بالفعل، وتعتبر بشكل عام محدودة جدا في بلد مثل بنين تقل فيه الموارد المخصصة للبرنامج القطري برمته عن 000 18 طن. ويضاف إلى ذلك أنه مع مطلع عام 2000، فقدت الميزانية المحسوبة بالدولارات ما يقرب من 10 في المائة من قيمتها بعد تحويلها إلى فرنكات الجماعة المالية الأفريقية[10]، وهي العملة الوطنية التي ترتبط قيمتها بتقلبات سعر اليورو بالنسبة إلى عملة الولايات المتحدة. ويضاف إلى الصعاب الناجمة عن ضعف حجم الميزانية، الذي لا يتاح له عمليا أي هامش للمناورة، البطء في توفير الأموال الذي يمكن أن يصل إلى أربعة أو خمسة أشهر: فالأموال المرصودة للنقل البري والتخزين والمناولة والمتعلقة بشحنات المؤن الغذائية المسلّمة في منتصف عام 2001 لم ترد، على سبيل المثال، إلا في نوفمبر/تشرين الثاني، وتلك المتعلقة بما ورد في مايو/أيار 2002 لم ترد إلا في سبتمبر/أيلول. وأخيرا فإن الشك من سنة إلى أخرى يحيط برصد أموال تكاليف التشغيل

(10) فرنكات الجماعة المالية الأفريقية: النقد الموحد في بعض البلدان الأفريقية. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2002، كان دولار الولايات المتحدة يعادل حوالي 670 من هذه الفرنكات. وفي يناير/كانون الثاني 2002، كان يعادل حوالي 745 منها.

المباشرة التي يتوقف عليها تجديد عقود متطوعي الأمم المتحدة وغيرها من المخصصات العديدة التي لا غنى عنها في تنفيذ البرنامج القطري على أرض الواقع.

التوصيات

- من المناسب إدامة ميزانيات البلدان الصغيرة وتوفير الاستقرار لها، بما فيها التكاليف الحقيقية، لا استنادا إلى وزن المؤن الغذائية فقط، ولكن أيضا إلى عدد المواقع والشركاء، واستنادا أيضا إلى تشابك المساهمات والقدرة الحقيقية للطرف المناظر على الإسهام.

21- أما نقل المؤن الغذائية وإدارتها فقد اتخذت بشأنهما عدة تدابير مؤخرا، بالتعاون مع خبير النقل والإمداد في مكتب منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية الموجود في ياوندي، من أجل زيادة الدقة فيهما: الاستعانة بوسيط عبور/ناقل خاص يتقاضى أجره من **البرنامج** مباشرة وينقل المؤن الغذائية من الميناء إلى المخازن في المقاطعات أو إلى نقاط التسليم المتقدمة، وتوقيع عقد مع مؤسسة متخصصة في التطهير. وهذه التدابير، حتى ولو لم تكن لها أي صلة بمنهاج البرامج ذاته، تهدف إلى تمكين **البرنامج** من التحكم في موارده بقدر أكبر ليتسنى له تنفيذ مساهمته. ولم تفلح هذه التدابير عمليا إلا في العمل، على صعيد المقاطعات، على إزاحة المصاعب الأساسية المرتبطة بقصور الإدارة الوطنية في مجال التنظيم وبقلة الموارد المالية التي توفرها الحكومة لهذه الإدارة. وتستفيد الإدارة الوطنية، بصفتها الطرف الحكومي المناظر، على سبيل القرض بكميات من الوقود وبالمساعدة في صيانة شاحناتها. وتسدد رسوم النقل البري والتخزين والمناولة بعد إتمام تسليم الشحنات والتأكد منها.

22- وهناك العديد من المقاصف المدرسية التي لا تعمل مع بدء العام الدراسي، ولا سيما في الشمال، لنقص الوسائل الإمدادية والمالية. وتقوم الإدارة الوطنية، على سبيل الأولوية، بعمليات التوزيع في الجنوب لسد احتياجات أكبر عدد ممكن من المستفيدين في أسرع وقت ممكن. وفي الإمكان تحسين إدارة المؤن الغذائية في مخازن المقاطعات وإرسالها إلى نقاط التوزيع النهائية: فالتأخر البالغ في تسليم المؤن الغذائية من مخازن المقاطعات إلى المدارس وغيرها من الجهات يعرقل حسن سير **البرنامج**. ويضطر المسؤولون عن التوزيع في حالات كثيرة إلى أن يتولوا بأنفسهم نقل هذه المؤن من نقاط التسليم المتقدمة إلى نقاط التوزيع النهائية.

التوصيات

- يجب أن يعتمد بدء أنشطة **البرنامج** على توفير الإدارة الوطنية للميزانيات عملا على تحسين النقل من مخازن المقاطعات إلى المدارس وغيرها من المؤسسات، حتى تصل المؤن الغذائية في الوقت المناسب إلى المستفيدين من المساعدات الغذائية.
- ينبغي **للبرنامج** أن يعيد دراسة حجم الاحتياجات المالية للإدارة الوطنية وتحديد المصدر النظري لهذه الأموال، بما في ذلك المساهمات الحكومية، دون أن يستبعد مع ذلك السلف واسترداد **البرنامج** للتكاليف، وذلك لتحديد القدرة المالية الحقيقية للإدارة الوطنية على توفير خدمات الإمداد لمشروع **البرنامج**.

تقييم إسهام الأنشطة في تحقيق أهداف البرنامج القطري

تطوير التعليم الابتدائي وتقديم المساعدة إلى تعليم الفتيات

23- شرعت حكومة بنين، ابتداء من العام الدراسي 1992-1993، في عملية إصلاح واسعة لنظامها التعليمي، وبخاصة التعليم الابتدائي، بفضل دعم شتى المانحين، ومنهم البنك الدولي، ودائرة التعاون والعمل الثقافي بالسفارة الفرنسية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ورغم الجهود المبذولة في عدة مجالات، فإن النظام التعليمي في بنين ما زال يتسم بقلة الإقبال على الالتحاق بالمدارس وارتفاع معدلات التسرب. وهذا النقص يؤثر على الفتيات بصفة خاصة. وعملا على مساعدة حكومة بنين على التصدي لهذا التحدي، خُصص معظم موارد البرنامج القطري لقطاع التعليم في إطار النشاط الأساسي الأول.

24- ويتكون هذا النشاط الأساسي من شقين: (1) دعم التعليم النظامي بالمقاصف المدرسية، وتقديم المساعدة الغذائية إلى بعض الأقسام الداخلية في المدارس الابتدائية بالمناطق الريفية وإلى أسر فتيات التعليم الثانوي من الأسر الفقيرة البعيدة عن مدارس ما بعد التعليم الابتدائي؛ (2) توزيع حصص غذائية جافة على أسر الفتيات في أكثر المناطق حرمانا في مقاطعات

أتاكورا ولا دونغا وكوفو، حيث تعجز المجتمعات المحلية عن فتح مقصف مدرسي وتكون معدلات التحاق الفتيات بالمدارس ضعيفة للغاية. وتهدف هذه المساعدات إلى زيادة الحصول على التعليم الابتدائي ومكافحة التسرب من المدارس.

25- وتحظى الفتيات باهتمام خاص؛ وتتميز المؤسسات والمجتمعات المحلية التي تكون فيها معدلات الالتحاق بالمدارس منخفضة للغاية فيما يتصل بمعايير اختيار المدارس التي يكون بها مقصف، أو الأسر التي يحق لها الحصول على حصص غذائية جافة. ولذلك فإن الأهداف تتفق مع احتياجات البلد التعليمية، مع اتساقها في الوقت ذاته مع الأولويات الحكومية في قطاع التعليم. ويصل متوسط مجموع المستفيدين من أغذية **البرنامج** في أول ثلاثة فصول دراسة من تنفيذ البرنامج القطري إلى 000 50 تلميذ، منهم 40 في المائة من الفتيات. ومع ذلك يجدر بالإشارة أن عدد المستفيدين من المعونة الغذائية يفوق التوقعات. ويحدث، على العكس من ذلك، أن تكون الحصص الغذائية الموزعة أقل من التوصيات: ففي بعض المدارس، يتقاسم التلاميذ كميات غير كافية من المؤن الغذائية، مما يعتبر مشكلة يضاف إليها ما سبقت الإشارة إليه من تأخير التسليم.

26- وقد راعى استهداف مناطق النشاط ذات الأولوية، عند صياغته، المعدلات غير المواتية للالتحاق بالمدارس في أشد المناطق ضعفا من حيث الغذاء. ومع ذلك فإن توزيع الـ 442 مؤسسة مستفيدة لا يعكس دائما المعدلات الحقيقية للالتحاق بالمدارس ولا نتائج دراسة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها: فمع تغير هذه المعدلات والنتائج، يجب إدخال تغييرات في عملية الصياغة القادمة.

27- وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج القطري وأنشطته، لم تحدد احتياجات **البرنامج** في مجال التنسيق والمتابعة والتقييم بالشكل السليم فيما يتصل بالمهمة المحددة، والموارد البشرية، والآليات المؤسسية اللازمة. وإذا كانت ضرورة المتابعة الإمدادية قد رسخت وفهمها الجميع، فإن ضرورة المتابعة على أساس النتائج لا ترقى إلى ذلك كثيرا. ويتعين داخل الإدارة الوطنية أن يقوم رئيس دائرة المتابعة والتقييم بدور أساسي وأن يعمل بتعاون وثيق مع زملائه في دائرة الإحصاء التابعة لإدارة البرمجة والتوقعات بوزارة التعليم الابتدائي والثانوي. فلدى هذه الدائرة بيانات إحصائية تتيح المتابعة السليمة، بشرط أن تتقدم الإدارة الوطنية **والبرنامج** بطلب، وأن يتقرر ألا تعمل الإدارة الوطنية وإدارات المقاطعات باعتبارها كيانات مستقلة ذاتيا فيما يتصل بمتابعة النتائج. وقد ورد من قبل أن لجنة الإدارة المشتركة بين الوزارات، المختصة بعقود التشغيل، لم تنعقد قط.

28- إن ضرورة إجراء متابعة دقيقة أمر محتم، وخصوصا أن فتح مقصف مدرسي أو توزيع الحصص الغذائية الجافة على أسر الفتيات يمكن أن يغيرا بشكل قاس من العلاقة بين التلاميذ والمدرس وبين التلاميذ وقاعة الدرس. وتشير دراسات سابقة[11] إلى أن الزيادات في أعداد الفتيات يمكن أحيانا أن تتجاوز 300 في المائة، في حالتين من عشر حالات، و 250 في المائة في حالتين أخريين، وذلك في عام دراسي واحد.

التوصيات

- التأكد من أن بإمكان مركز الاتصال في وزارة التعليم الابتدائي والثانوي الحصول على البيانات الإحصائية المتاحة وأن لديه الصورة اللازمة التي تتيح له متابعة وتحليل عدد محدود من المؤشرات الرئيسية التي تساعده في تقييم نتائج دعم **البرنامج** في القطاع التعليمي، وكذلك التقدم صوب تحقيق الأهداف المنشودة.

29- وبغية مساعدة اتحادات أولياء أمور التلاميذ على أن تتولى بنفسها إدارة المقاصف وصقل طريقة عملها، أبرم **البرنامج** عقد تشارك مع منظمة غير حكومية دولية ذات خبرة كبيرة تحصل على دعم مالي من أحد المانحين. وتقدم هذه المنظمة تدريبا لاتحادات أولياء أمور التلاميذ وتعملها كيف تتولى بنفسها إدارة مدرسة القرية. وبعد أن يحصل معظم أولياء الأمور على التدريب، يضطلعون بمسؤولية الإدارة ويفخرون بالمسؤوليات الموكلة إليهم. وتشير دراسات جزئية إلى أن هذه الاتحادات تقوم، بدعم من هذه المنظمة غير الحكومية، بإدارة مقصفها بطريقة تفوق بفعاليتها طريقة المدارس التي لم يقدَّم فيها أي تدريب. وبعد التحفظ في البداية، أصبح بعض مديري المدارس يعترفون بقدرة الريفيين على ذلك، وبأن هذه اللامركزية في المهام تتيح لهم حرية الاضطلاع بأنشطة أكثر اتصالا بتدريبهم المهني. ويلقى الاستمرار في هذه العلاقة التشاركية تشجيعا كبيرا عملا على استدامة المقاصف.

التوصيات

- السعي إلى توسيع نطاق هذه العلاقة التشاركية عن طريق الاستعانة بمنظمات غير حكومية أخرى موجودة في بنين

(11) يتعلق الجدول الشامل لتطور أعداد الفتيات على صعيد المدارس المستهدفة في إطار مشروع الحصص الغذائية الجافة (العامان الدراسيان 1998-1999 و 1999-2000) بعشر مدارس ابتدائية في مقاطعة كوفو. وفي 7 من هذه المدارس، زادت أعداد الفتيات إلى أكثر من الضعف فيما بين بداية ونهاية العام الدراسي حيث كانت الحصص الغذائية الجافة تقدم: من 20 إلى 88 (إيداه – غبالاهويه، مقاطعة لالو الفرعية)؛ من 25 إلى 105 (دوهودجي، مقاطعة توفيكلين الفرعية)؛ من 19 إلى 71 (غنينغباندجيمه، مقاطعة لالو الفرعية)؛ من 8 إلى 28 (ألويا، مقاطعة لالو الفرعية)؛ من 25 إلى 68 (تاندجي، مقاطعة لالو الفرعية)؛ من 21 إلى 56 (ديكاندجي، مقاطعة كلوويكانميه)؛ من 25 إلى 53 (أهودجيناكو، مقاطعة لالو الفرعية).

يكون لديها مواردها المالية والبشرية الخاصة بها وتكون متمتعة بكفاءات مماثلة.

- عملا على تفادي الآثار غير المستحبة الناجمة عن التحمس للمقاصف، يجب أن ينطوي تدريب اتحادات أولياء أمور التلاميذ ولجان إدارة المقاصف على التفكير في التنبؤ بالموارد البشرية اللازمة لتلبية الطلب المتزايد المحتمل من المدارس، وإدارة هذه الموارد.

تقديم المساعدة إلى الجماعات الضعيفة ومكافحة آثار سوء التغذية

30- توصف أهداف النشاط الأساسي الثاني في البرنامج القطري بأنها بمثابة دعم للحكومة والمجتمع المدني في المجالين التاليين: (1) المساهمة في توفير الأمان والنمو والتعليم للأيتام واللقطاء والفتيات المعرضين للأخطار المادية أو المعنوية والمقيمين في مؤسسات؛ (2) الحد من آثار نقص التغذية على صحة النساء والأطفال وخفض معدلات وفيات الأطفال.

31- وفي البداية، كان الشقان المعتمدان لبلوغ هذه الأهداف يتمثلان فيما يلي: (1) دعم رصد الحالة التغذوية عن طريق عقد جلسات للتدريب والتوجيه في المجتمعات المحلية (بخلاف جلسات وزن أو تطعيم الأطفال)؛ (2) تقديم المساعدة في مجال الجهود المباشرة لمقاومة الأشكال الحادة أو المعتدلة لسوء التغذية، عن طريق توفير المؤن الغذائية للجهات المختصة، خصوصا مراكز إيواء اللقطاء والأيتام، ودور إيواء الفتيات المعرضات للخطر أو المعانيات لسوء المعاملة.

32- ويركز هذا النشاط، من الناحية العملية، على الجانب الاجتماعي لا على الجوانب التغذوية. ومن شأن احتياج **البرنامج** إلى عدم التدخل إلا مع شركاء مؤهلين يملكون مواردهم المهنية والمالية أن يقلل من حجم الدعم الذي يمكن تقديمه في مجال التغذية. ولأسباب مماثلة، لم تعقد قط جلسات التوجيه المجتمعي فيما يتعلق بالتغذية، وهذا ليس من المسؤولية المباشرة **للبرنامج**، كما أنه لم يتسنّ العثور على شريك موثوق به للتنفيذ.

33- وفي إطار هذا النشاط، يقدم **البرنامج** المساعدة في تشغيل المراكز التي توفر المأوى والغذاء والتعليم لما يقرب من 6 000 شخص، منهم أيتام أو لقطاء، وفتيات يعشن ظروفا حرجة (الزواج القسري، سوء المعاملة، الخطر المعنوي)، وفتيان يعيشون في الشارع أو يهربون لتخلي أبويهم عنهم. ويتبع معظم هذه المراكز مؤسسات دينية تقدم خدمات جيدة وتعمل على ضمان التحاق تلاميذها بمؤسسات تعليمية (في حالة الأطفال)، أو حصولهم على تدريب مهني يضمن لهم نوعا من الاستقلالية عند ترك المركز (في حالة الفتيات أو المراهقين). ويقدم **البرنامج**، كحد أدنى، مؤنا غذائية إلى بعض المستشفيات ومراكز تعويض التغذية.

34- وفي بنين إرادة سياسية لمكافحة الاتجار بالأطفال والزواج القسري. وقد اتضحت هذه الإرادة في عام 1997 عندما أنشئت وزارة شؤون الأسرة والرعاية الاجتماعية والتضامن، وإدارة متخصصة منوط بها توفير الحماية القانونية للأطفال والمراهقين لدى وزارة العدل. ومن هنا يدعم هذا النشاط هذه المؤسسات الحكومية المتخصصة، وكذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجمعيات الخيرية التي تشارك في حماية المرأة والطفل. ويعتبر هذا النشاط أيضا مكملا لبرنامج اليونيسيف للفترة 1999-2003 الذي يضطلع بتدابير محددة في مجال الوقاية وكذلك في مجال حماية الأطفال الذين يعيشون أوضاعا حرجة.

35- وإذا كان عقد التشغيل ينص على أن يأتي تحديد المراكز المطلوب دعمها من الدوائر الفنية بالمقاطعات، التابعة لوزارة الدولة لشؤون تنسيق العمل الحكومي واحتمالات المستقبل والتنمية، ومن وزارة شؤون الأسرة والرعاية الاجتماعية والتضامن، ومن الاتحادات العاملة فعلا في هذا المجال، فإن الواقع العملي يشير إلى أن أغلبية المراكز التي تحصل على مساعدات من **البرنامج** تنتمي إلى القطاع الخيري الديني الأقدر على تقديم الدعم التكميلي والخدمات الجيدة من الشبكة الحكومية.

التوصيات

- إشراك وزارة شؤون الأسرة والرعاية الاجتماعية والتضامن في البرمجة السنوية للمساعدات، وإطلاع المسؤولين فيها على سير العمل الفصلي في هذه المساهمات.
- القيام بالعمل الاستطلاعي المنتظم لتحديد المزيد من الشركاء الذين يمتلكون الوسائل الفنية والمالية الخاصة بهم، عملا على تعزيز الدعم الذي يوفره **البرنامج** في هذا المجال.

المساواة بين الرجل والمرأة

36- يشير البرنامج القطري إلى التزام واضح **للبرنامج** لصالح المرأة. فالنشاط يستهدف الجماعات الضعيفة، وبفضل الحصص الغذائية الجافة التي تقدم إلى بعض الأسر التي ترسل فتياتها إلى المدرسة، تحصل هؤلاء الفتيات على اهتمام بالغ في إطار التعليم الأساسي. وينص النشاط الأساسي المرتبط بذلك أيضا على تقديم مؤن غذائية إلى الأسر التي تؤوي الفتيات القرويات الآتيات من أوساط محرومة واللاتي يحققن نتائج دراسية طيبة. غير أن الدعم المقدم إلى القطاع الثانوي لا يمثل

إلا جزءا بسيطا من المساعدات الغذائية. ولا تزال الاختلافات في هذا المجال واضحة بين الفتيات والفتيان. ويضاف إلى ذلك أن الأحكام الجديدة لحكومة بنين في مجال التعليم تنص على العمل في المرحلة القادمة على ضم المرحلة الأولى من التعليم الثانوي إلى التعليم الأساسي.

التوصيات

- زيادة دعم التحاق فتيات المرحلة الثانوية بالمدارس للحد من التفاوت بين الفتيات والفتيان الذي هو أوضح في التعليم الثانوي منه في التعليم الابتدائي.

تطبيق سياسة تحفيز التنمية

37- ليس هناك أي تناقض كبير بين البرنامج القطري والسياسة الجديدة لتحفيز التنمية، رغم أن هذا البرنامج قد وُضع قبل صدور هذه السياسة رسميا.

38- ويتفق البرنامج القطري مع اثنين من الأهداف الخمسة[12] لهذه السياسة. ويضاف إلى ذلك أن التوجيهات المتصلة بالاستهداف الجغرافي للأنشطة تراعى في مجملها. وأيا كان النشاط الأساسي، فإن المعونة الغذائية تعتبر أداة فعالة للمواجهة المؤقتة لانعدام الأمن الغذائي في بعض الأسر والجماعات الضعيفة. وبقدر ما يكون المستفيدون من المعونة أقل عرضة للتهميش, وأقدر على المشاركة في عملية التنمية، فإن **البرنامج** سيساهم، على المدى البعيد، في الحد من أسباب انعدام الأمن الغذائي.

39- وليس من الميسور وضع نهج أكثر تحديدا لتطبيق هذه السياسة، وذلك لعدم وجود مؤشرات للنتائج. ويؤدي ضعف المتابعة والتقييم في الواقع إلى استحالة تقدير أثر دعم **البرنامج**. ويتعين وضع مؤشرات أساسية وسهلة للنتائج، ولا سيما في قطاع التعليم، لإدارة البرنامج القطري بما يتفق وسياسة دعم التنمية.

(12) الهدف 1: "تمكين الفتيات والحوامل والأمهات المرضعات من سدّ احتياجاتهن التغذوية الخاصة وغيرها من الاحتياجات الصحية ذات الصلة". الهدف 2: "تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب".